

RE



Princeton University Library



32101 077324992

---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---

|  |  |
|--|--|
|  |  |
|--|--|



الجمعية الوطنية الليبية

د. م. — تور

المملكة الليبية المتحدة

طبعة خاصة  
بمجلس الأمة



Dustūr

الجمعية الوطنية الليبية

نيس — تور

المملكة الليبية المتحدة

طبعة خاصة  
بمجلس الأمة

(RECAP)

KRB

188

# مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن ممثلى شعب ليبيا من برقة وطرابلس الغرب وفزان  
المجتمعين بمدينة طرابلس فمدينة بنغازى فى جمعية وطنية  
تأسيسية بارادة الله .

بعد الاتفاق وعقد العزم على تاليف اتحاد بيننا تحت تاج  
الملك محمد ادريس المهدي السنوسى الذى بايعه الشعب الليبى  
ونادت به هذه الجمعية الوطنية التأسيسية ملكا دستوريا على ليبيا .  
وعلى تكوين دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تؤمن  
الوحدة القومية وتصون الطمانينة الداخليه وتهىء وسائل  
الدفاع المشتركة وتكفل اقامة العدالة وتضمن مبادئ الحرية  
والمساواة والاخاء وترعى الرقى الاقتصادى والاجتماعى والخير العام  
وبعد الاتكال على الله مالك الملك وضعنا وقررنا هذا الدستور  
للمملكة الليبية المتحدة .



## الفصل الأول

### شكل الدولة ونظام الحكم فيها

#### المادة ١

ليبيا دولة حرة مستقلة ذات سيادة . لا يجوز النزول عن سيادتها ولا عن اى جزء من اراضيها .

#### المادة ٢

ليبيا دولة ملكية وراثية شكلها اتحادى ونظامها نيابى وتسمى ( المملكة الليبية المتحدة ) ....

#### المادة ٣

تتألف المملكة الليبية المتحدة من ولايات برقة وطرابلس الغرب

وفزان

#### المادة ٤

حدود المملكة الليبية المتحدة هى :

شمالا البحر الابيض المتوسط

شرقا حدود المملكة المصرية والسودان المصرى الانجليزى

جنوبا السودان المصرى الانجليزى وافريقيا الاستوائية الفرنسية

وافريقيا الغربية الفرنسية وصحراء الجزائر (١)

غربا حدود القطر التونسى وقطر الجزائر (٢)

## المادة ٥

الاسلام دين الدولة

## المادة ٦

يعين شعار الدولة ونشيدها الوطنى بقانون اتحادى

## المادة ٧

يكون العلم الوطنى على الشكل والابعاد الاتية :

طوله ضعفا عرضه ويقسم الى ثلاثة الوان متوازية اعلاها الاحمر  
فالاسود فالاخضر .

على ان تكون مساحة اللون الاسود تساوى مجموع مساحة اللونين  
الاخرين وان يحتوى فى وسطه على هلال ابيض بين طرفيه كوكب  
ابيض خماسى الاشعة .

## الفصل الثانى

## حقوق الشعب

## المادة ٨

يعتبر ليبيا كل شخص مقيم فى ليبيا وليس له جنسية او  
دعوية اجنبية اذا توفر فيه احد الشروط الاتية :

(١) ان يكون قد ولد فى ليبيا

(٢) ان يكون احد ابويه ولد فى ليبيا ،

(٣) ان يكون قد اقام في ليبيا مدة لا تقل عن عشر سنوات اقامة عادية

#### المادة ٩

مع مراعاة احكام المادة الثامنة من هذا الدستور تحدد بقانون اتحادي الشروط اللازمة لاكتساب الجنسية الليبية وتمنح به تسهيلات للمغتربين الذين هم من اصل ليبي ولاولادهم ولابناء الاقطار العربية ولللاجانب الذين اقاموا في ليبيا اقامة عادية لمدة لا تقل عن عشر سنوات عند العمل بهذا الدستور وما زالوا مقيمين فيها ، فيجوز لهؤلاء الاخرين اختيار الجنسية الليبية طبقا للشروط المبينة في القانون على ان يطلبوا اكتسابها خلال ثلاث سنوات تبتدىء من اول يناير ١٩٥٢

#### المادة ١٠

لا يجوز الجمع بين الجنسية الليبية واية جنسية اخرى .

#### المادة ١١

الليبيون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفي تكافؤ الفرص وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الدين او المذهب او العنصر او اللغة او الثروة او النسب او الاراء السياسية والاجتماعية

#### المادة ٢

الحرية الشخصية مكفولة وجميع الاشخاص متساوون في

## الحماية امام القانون

## المادة ١٣

لا تفرض السخرة على احد الا بموجب القانون في حالات الطوارئ او النوازل او الظروف التي قد تعرض سلامة السكان او بعضهم الى خطر .

## المادة ١٤ -

لكل شخص الحق في الالتجاء للمحاكم وفقا لاحكام القانون

## المادة ١٥

كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا الى ان تثبت ادانته قانونا في محاكمة تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه وتكون المحاكمة علنية الا في الاحوال الاستثنائية التي ينص عليها القانون .

## المادة ١٦

لا يجوز القبض على انسان او توقيفه او حبسه او تفتيشه الا في الاحوال التي نص عليها القانون ، ولا يجوز اطلاقا تعذيب احد ولا انزال عقاب مهين به .

## المادة ١٧

لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليه ، كذلك لا توقع عقوبة اشد من العقوبة التي كانت نافذة وقت ارتكاب الجريمة .

## المادة ١٨

لا يجوز باى حال ابعاد لىبى من الديار اللىبية ولا يجوز ان  
تحتظر عليه الاقامة فى جهة ما او ان يلزم بالاقامة فى مكان معين  
او منعه من التنقل فى ليبيا الا فى الاحوال التى يبينها القانون

## المادة ١٩

للمساكن حرمة ، فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا فى  
الاحوال المبينة فى القانون بالكيفية المنصوص عليها فيه .

## المادة ٢٠

تكفل سرية الخطابات والبرقيات والمواصلات التليفونية وجميع  
المراسلات على اختلاف صورها ووسائلها ، ولا يجوز مراقبتها  
او تاخيرها الا فى الحالات التى ينص عليها القانون .

## المادة ٢١

حرية الاعتقاد مطلقة وتحترم الدولة جميع الاديان والمذاهب  
وتكفل لليبيين وللاجانب المقيمين فى ارضها حرية العقيدة والقيام  
بشعائر الاديان على ان لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الاداب .

## المادة ٢٢

حرية الفكر مكفولة ولكل شخص الاعراب عن رايه  
واذاعته بجميع الطرق والوسائل ولكن لا يجوز اساءة استعمال  
هذه الحرية فيما يخالف النظام العام او ينافى الاداب

## المادة ٢٣

حرية الصحافة والطباعة مكفولة في حدود القانون

## المادة ٢٤

لكل شخص الحرية في استعمال اية لغة في المعاملات الخاصة او الاسور الدينية او الثقافية او الصحافية او اية مطبوعات اخرى او في الاجتماعات العامة .

## المادة ٢٥

حق الاجتماع السلمي مكفول في حدود القانون .

## المادة ٢٦

حق تكوين الجمعيات السلمية مكفولة وكيفية استعمال هذا الحق ينظمها القانون اما الجمعيات السرية والجمعيات التي . التي ترمى الى تحقيق اهداف سياسية بواسطة منظمات ذات صبغة عسكرية فتكوينها محظور .

## المادة ٢٧

للافراد ان يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات موقعة باسمائهم ، اما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون الا للهيئات النظامية او الاشخاص المعنوية

## المادة ٢٨

التعليم حق لكل لىبى وتعمل الدولة على نشره بما تنشئه من المدارس الرسمية وما تسمح بانشائه تحت رقابتها من المدارس

الخاصة لليبيين وللأجانب .

#### المادة ٢٩

التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب ، ويكون تنظيم أسور التعليم العام بالقانون .

#### المادة ٣٠

التعليم الأولي الزامى لليبيين من بنين وبنات ، والتعليم الأولي الابتدائي مجاني في المدارس الرسمية .

#### المادة ٣١

للمملكة حرمة فلا يمنع المالك من التصرف في ملكه الا في حدود القانون لا ينزع من احد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الاحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا .

#### المادة ٣٢

عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة .

#### المادة ٣٣

الأسرة هي الركن الأساسي للمجتمع وهي في حمى الدولة . وتحمى الدولة الزواج وتشجع عليه .

#### المادة ٣٤

العمل عنصر من العناصر الأساسية للحياة الاقتصادية وهو مشمول بحماية الدولة وحق لجميع الليبيين . ولكل فرد يقوم

بمعمل الحق في اجر عادل .

### المادة ٣٥

تعمل الدولة على ان يتوفر بقدر الامكان لكل ليبي مستوى لائق من المعيشة له ولاسرتة .

## الفصل الثالث

### الفرع الاول

## اختصاصات الاتحاد الليبي

### المادة ٣٦

يتولى الاتحاد الليبي السلطات التشريعية والتنفيذية المتعلقة بالمسائل المبينة في الكشف التالي :

- (١) التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتجاري
- (٢) شئون هيئة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة
- (٣) الاشتراك في المؤتمرات والهيئات الدولية وتنفيذ ما تتخذ من قرارات
- (٤) الشئون المتعلقة بالحرب والسلم
- (٥) عقد المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الاخرى وتنفيذها
- (٦) تنظيم التبادل التجاري مع الدول - الاجنبية

(٧) القروض الخارجية

(٨) تسليم المجرمين

(٩) اصدار جوازات السفر الليبية والتأشيرات

(١٠) المهجرة الى ليبيا ومنها .

(١١) دخول الاجانب البلاد واقامتهم فيها وابعادهم عنها

(١٢) شئون الجنسية

(١٣) جميع المسائل الاخرى المتعلقة بالشئون الخارجية

(١٤) اعداد القوات البرية والبحرية والجوية وتدريبها

والانفاق عليها واستخدامها .

(١٥) الصناعات الخاصة بالدفاع

(١٦) منشآت القوات البرية والبحرية والجوية الليبية

(١٧) تحديد السلطات في مناطق المعسكرات وتعيين

موظفي هذه المناطق وبيان اختصاصاتهم ونظام السكن

فيها ، وتخطط حدودها بعد التشاور مع الولايات .

(١٨) الاسلحة الخاصة بالدفاع الوطنى بانواعها بما في ذلك

الاسلحة النارية والذخائر والمفرقات .

(١٩) الاحكام العرفية

(٢٠) الطاقة الذرية والمواد اللازمة لانتاجها . ٣

(٢٠) جميع المسائل الاخرى المتعلقة بالدفاع الوطنى

(٢٢) الخطوط الجوية والاتفاقات المتعلقة بها .

(٢٣) الارصاد الجوية

(١٤) البريد والتلغرافات والتليفونات والاتصال اللاسلكى  
والاذاعة وغير ذلك من وسائل الاتصال الاتحادى

(٢٥) الطرق الاتحادية والطرق التى ، بعد التشاور مع الولايات  
تقرر الحكومة الاتحادية انها غير خاصة بولاية معينة  
(٢٦) انشاء السكك الحديدية الاتحادية ومراقبتها وذلك بعد  
موافقة الولايات التى تمر بها .

(٢٧) الجمارك

(٢٨) فرض الضرائب اللازمة لسد مصروفات الحكومة الاتحادية  
بعد التشاور مع الولايات .

(٢٩) البنك الاتحادى

(٣٠) العملة وسك النقود واصدار اوراق النقد .

(٣١) مالية الاتحاد والدين العام

(٣٢) الكامبيو والبورصات .

(٣٣) الاستعلامات والاحصاءات الخاصة بالحكومة الاتحادية .

(٣٤) شئون موظفى الحكومة الاتحادية

(٣٥) العمل بعد التشاور مع الولايات على تشجيع الانتاج  
الزراعى والصناعى والنشاط التجارى وضمان الحصول  
على المواد الغذائية اللازمة للبلاد .

(٣٦) املاك الحكومة الاتحادية اكتسابها وادارتها

والتصرف فيها .

(٣٧) التعاون فيما بين الحكومة الاتحادية والولايات

في اعمال البوليس الجنائي وفي انشاء ادارة مركزية

للبوليس الجنائي وفي تعقب المجرمين الدوليين

(٣٨) التعليم في الجامعات والمعاهد العليا وتقرير الدرجات العلمية

(٣٩) جميع المسائل التي عهد بها هذا الدستور الى الحكومة

الاتحادية .

#### المادة ٣٧

يجوز للحكومة الاتحادية بالاتفاق مع ولاية ما ان تفوض

اليها او الى موظفيها باختصاصات تنفيذية متعلقة بمسائل داخلية

في صلاحيتها بمقتضى هذا الدستور بشرط ان تتحمل الحكومة

الاتحادية نفقات التنفيذ .

### الفرع الثاني

#### الاختصاصات المشتركة

#### المادة ٣٨

يتولى الاتحاد الليبي ، لضمان تنسيق السياسة وتوحيدها

بين الولايات ، السلطة التشريعية المتعلقة بالمسائل التالية وتتولى

الولايات سلطة تنفيذها تحت اشراف الاتحاد الليبي .

- (١) نظام الشركات
- (٢) البنوك
- (٣) تنظيم الاستيراد والتصدير
- (٤) ضريبة الدخل
- (٥) الاحتكارات والامتيازات
- (٦) الثروات الموجودة في باطن الأرض والتنقيب عنها، والتعدين
- (٧) الموازين والمكاييل والمقاييس
- (٨) التامين بانواعه
- (٩) احصاء السكان
- (١٠) السفن والملاحة البحرية
- (١١) الموانئ الكبرى التي ترى الحكومة الاتحادية ان لها اهمية تتعلق بالملاحة الدولية
- (١٢) الطائرات والملاحة الجوية وانشاء المطارات وتنظيم تحركات الطائرات والاعمال الخاصة بادرارة المطارات .
- (١٣) المنارات والسفن التي تحمل اوارا للتحذير والشمندورات وغير ذلك مما يعد ضروريا لسلامة الملاحة البحرية والجوية.
- (١٤) وضع النظام القضائي العام مع مراعاة احكام الفصل الثامن من هذا الدستور .
- (١٥) القانون المدني والتجارى وقانون العقوبات والاجراءات المدنية والجنائية والمحاماة

- (١٦) الملكيات الادبية والفنية والصناعية والمخترعات وتسجيلها والعلامات الصناعية والتجارية .
- (١٧) الصحف والكتب والمطابع والاذاعة واللاسلكى .
- (١٨) الاجتماعات العامة والجمعيات .
- (١٩) نزاع الملكية .
- (٢٠) جميع المسائل الخاصة بعلم البلاد والنشيد الوطنى
- (٢١) شروط مزاولة المهن الحرة العلمية والفنية .
- (٢٢) شئون العمال والضمان الاجتماعى
- (٢٣) النظام العام للتعليم
- (٢٤) الاثار والاماكن الاثرية والمتاحف ودور الكتب والمؤسسات الاخرى التى يتقرر بقانون يصدره الحكومة الاتحادية ان لها اهمية وطنية عامة .
- (٢٥) المحافظة على الصحة العامة وتنسيق الاعمال الخاصة بها
- (٢٦) الحجر الصحى والمستشفيات الخاصة به .
- (٢٧) شروط الترخيص بمزاولة مهنة الطب وغيرها من المهن الصحية .

#### المادة ٣٩

تتولى الولايات جميع السلطات المتعلقة بالمسائل التى لم يعهد بها هذا الدستور للحكومة الاتحادية .

## الفصل الرابع

### السلطات العامة

#### المادة ٤٠

السيادة للامة والامة مصدر السلطات .

#### المادة ٤١

السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الامة . ويصدر الملك القوانين بعد ان يقرها مجلس الامة على الوجه المبين في هذا الدستور

#### المادة ٤٢

السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور .

#### المادة ٤٣

السلطة القضائية تتولاها المحكمة العليا والمحاكم الاخرى التى تصدر احكامها في حدود الدستور وفق القانون وباسم الملك .

## الفصل الخامس

### الملك

#### المادة ٤٤

سيادة المملكة الليبية المتحدة للامة وهى بارادة اللهود يعة

الشعب للملك محمد ادريس المهدي السنوسي ثم لاولاده الذكور من بعده الاكبر فالاكبر طبقة بعد طبقة .

#### المادة ٤٥

عرش المملكة وراثي وتنظم وراثته العرش بامر كريم يصدره الملك ادريس الاول في بحر سنة من تاريخ اصدار هذا الدستور . ولا يعتلى احد العرش الا اذا كان سليم العقل ليبييا مسلما وولدا لوالدين مسلمين من زواج شرعى .

ويعتبر الامر الملكى الذى ينظم وراثته العرش ذا صبغة دستورية

#### المادة ٤٦

في حالة وفاة الملك وخلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك او لعدم تعيين خلف له يجتمع مجلسا الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة فورا وبدون دعوة لتعيين خلف له في مدة لا تتجاوز عشرة ايام بحضور ثلاثة ارباع اعضاء كل من المجلسين على الاقل ، ويجرى التصويت علنا باغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين فاذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم الحادى عشر يشرع المجلسان في الاختيار بحضور الاكثرية المطلقة لاعضاء كل من المجلسين وبالاغلبية النسبية ، وان كان مجلس النواب منحلا فيجتمع المجلس القديم فورا حتى يتم تعيين الملك .

#### المادة ٣٧

قبل ان يباشر الملك سلطته الدستورية يقسم اليمين الاتية

امام مجلسي الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة .  
 « اقسم بالله العظيم ان احترم دستور البلاد وقوانينها وان  
 ابذل كل ما لدى من قوة للمحافظة على استقلال ليبيا والدفاع  
 عن سلامة اراضيها .

#### المادة ٤٨

يجوز للملك اذا اراد التغيب عن ليبيا او حدث ما يعوقه او  
 يمنعه مؤقتا من ممارسة سلطته الدستورية ان يعين نائبا عنه او  
 اكثر للقيام بالواجبات وممارسة الحقوق والسلطات التي  
 يرى الملك تفويضها الى من ينوب عنه .

#### المادة ٤٩

سن الرشد للملك تمام ثمانية عشر عاما هلاليا .

#### المادة ٥٠

اذا كان الملك قاصرا او اذا حدث ما يعوقه او يمنعه من ممارسة سلطاته  
 الدستورية ولم يتمكن بنفسه من تعيين نائب او اكثر فعلى  
 مجلس الوزراء بموافقة مجلس الامة ان يعين وصيا او مجلس وصاية  
 للقيام بواجبات الملك وممارسة حقوقه وسلطاته الى ان يبلغ سن  
 الرشد او الى ان يصبح قادرا على ممارسة سلطاته ، واذا كان مجلس  
 الامة غير منعقد وجبت دعوته للاجتماع ، اما اذا كان مجلس الامة  
 منحلا فيجتمع المجلس القديم فورا حتى يتم تعيين الوصي او  
 مجلس الوصاية .

## المادة ٥١

لا يجوز تعيين اى شخص نائبا للعرش او وصيا او عضوا فى مجلس الوصاية الا اذا كان ليبييا مسلما وقد اتم الاربعين من عمره بحسب حساب التقويم الميلادى ، غير انه يجوز تعيين احد المذكور من اعضاء البيت المالك اذا كان قد اتم الحادية والعشرين من عمره بحسب التقويم الميلادى.

## المادة ٥٢

من حين وفاة الملك الى ان يؤدى خلفه او الوصى او اعضاء مجلس الوصاية اليمين الدستورية يزاوّل مجلس الوزراء تحت مسؤوليته سلطات الملك الدستورية باسم الامة الليبية .

## المادة ٥٣

لا يتولى الوصى او عضو من اعضاء مجلس الوصاية منصبه ما لم يقسم اليمين الاتية امام مجلس الشيوخ والنواب فى جلسة مشتركة « اقسم بالله العظيم ان احترم دستور البلاد وقوانينها وان ابذل كل ما لدى من قوة للمحافظة على استقلال ليبيا والدفاع عن سلامة اراضيها وان اكون مخلصا للملك » .

اما نائب العرش فيقسم هذا اليمين امام الملك او امام شخص يعينه الملك .

## المادة ٥٤

لا يجوز للوزير او اى عضو فى هيئة تشريعية ان يكون

وصيا او عضوا في مجلس الوصاية. واذا كان نائب العرش عضوا في هيئة تشريعية فلا يشترك في اعمال تلك الهيئة اثناء قيامه بنبابة العرش

#### المادة ٥٥

في حالة وفاة الوصى او عضو مجلس الوصاية المعين بموجب المادة ٥٥ ، او اذا حدث ما يمنعه من القيام بمهام اعماله كوصى او كعضو في مجلس الوصاية فلمجلس الوزراء بموافقة مجلس الامة ان يعين شخصا آخر بدلا عنه بالشروط المذكورة في المواد ٥١ و ٥٣ و ٥٤ و اذا كان مجلس الامة غير منعقد وجبت دعوته للاجتماع . اما اذا كان مجلس النواب منحلا فيجتمع المجلس القديم فورا حتى يتم تعيين الوصى او عضو مجلس الوصاية .

#### المادة ٥٦

تعين مخصصات الملك والبيت المالك بقانون اتحادى ، ولا يجوز نقصها في مدة حكمه ولكن يمكن زيادتها بقرار من مجلس الامة . ويحدد القانون مرتبات نواب واوصياء العرش على ان تؤخذ من مخصصات الملك .

#### المادة ٥٧

تنظم بقانون اتحادى قواعد الاجراءات القضائية التى يجب ان تتبع في حالة رفع قضايا من جانب الخاصة الملكية او ضدها

#### المادة ٥٨

الملك هو الرئيس الاعلى للدولة

## المادة ٥٩

المالك مضمون وغير مسئول

## المادة ٦٠

يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه وهم المسؤولون

## المادة ٦١

لا يتولى الملك عرشاً خارج ليبيا الا بعد موافقة مجلس الامة .

## المادة ٦٢

الملك يصدق على القوانين ويصدرها

## المادة ٦٣

الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل او تعطيل لها او اعفاء من تنفيذها .

## المادة ٦٤

اذا طرات احوال استثنائية تتطلب تدابير مستعجلة ولم يكن مجلس الامة منعقدا فللملك الحق ان يصدر بشأنها مراسيم يكون لها قوة القانون على ان لا تكون مخالفة لاحكام الدستور وتعرض هذه المراسيم على مجلس الامة في اول اجتماع له ، فاذا لم تعرض او لم يقرها احد المجلسين زال ماكان لها من قوة القانون

## المادة ٦٥

يفتح الملك دورات مجلس الامة ويفضها ويحل مجلس النواب وفقا لاحكام الدستور وله عند الضرورة ان يجمع المجلسين معالبحث امر هام .

## المادة ٦٦

للملك ان يدعو مجلس الامة الى اجتماعات غير عادية اذا راي ضرورة ذلك ، ويدعوه ايضا متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الاغلبية المطلقة لاعضاء المجلسين ، ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادى .

## المادة ٦٧

للملك تاجيل انعقاد مجلس الامة على انه لا يجوز ان تزيد مدة التاجيل عن ثلاثين يوما ولا ان يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

## المادة ٦٨

الملك هو القائد الاعلى لجميع القوات المسلحة الليبية .

## المادة ٦٩

يعلن الملك الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويصدق عليها بعد موافقة مجلس الامة .

## المادة ٧٠

الملك يعلن الاحكام العرفية وحالة الطوارئ على ان يعرض اعلان الاحكام العرفية على مجلس الامة ليقرر استمرارها ، او الغاؤها واذا وقع ذلك الاعلان فى غير دور الانعقاد وجب دعوة مجلس الامة للاجتماع على وجه السرعة .

## المادة ٧١

الملك ينشئ ويمنح الالقاب والرتب والاوزمة وغير ذلك من شارات الشرف

## المادة ٧٢

الملك يعين رئيس الوزراء وله ان يقيه او يقبل استقالته  
من منصبه ويعين الوزراء ويقيههم او يقبل استقالتهم بناء  
على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء .

## المادة ٧٣

الملك يعين ويقيّل المثلين السياسين بناء على ما يعرضه  
عليه وزير الخارجية ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية  
الاجنبية لديه .

## المادة ٧٤

الملك ينشئ المصالح العامة ويعين كبار الموظفين ويعزلهم  
وفقا لاحكام القانون

## المادة ٧٥

تسك العملة باسم الملك وفقا للقانون.

## المادة ٧٦

لا ينفذ حكم الاعدام الصادر من اية محكمة ليبية الا بموافقة الملك

## المادة ٧٧

للملك حق العفو وتخفيف العقوبة .

## الفصل السادس

### الوزراء

#### المادة ٧٨

يؤلف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء ومن الوزراء الذين يرى الملك تعيينهم بناء على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء .

#### المادة ٧٩

يقسم رئيس الوزراء والوزراء قبل توليهم اعمال مناصبهم اليمين امام الملك .

#### المادة ٨٠

للكمك ان يعين عند الضرورة وزراء بدون وزارة

#### المادة ٨١

لا يلى الوزارة الا لىبى

#### المادة ٨٢

لا يلى الوزارة احد اعضاء البيت المالكم .

#### المادة ٨٣

يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الامة .

#### المادة ٨٤

تناط بمجلس الوزراء ادارة جميع شئون الدولة الداخلية والخارجية

بموجب اختصاصات الحكومة الاتحادية المقررة بهذا الدستور وطبقا لاحكامه

#### الماد ٨٥

توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها ان يوقع عليها  
رئيس الوزراء والوزراء المختصون ويستثنى من ذلك المرسوم الذى  
يتضمن تعيين رئيس الوزراء واعفائه من منصبه فيوقعه الملك وحده  
والمراسيم التى تعين الوزراء او تعفيهم من مناصبهم فيوقعها  
الملك ورئيس الوزراء .

#### المادة ٨٦

الوزراء مسئولون تجاه مجلس النواب مسئولية مشتركة عن  
السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن اعمال وزارته .

#### المادة ٨٧

اذا قرر مجلس النواب باغلبية جميع الاعضاء الذين يتالف  
منهم المجلس عدم الثقة بالوزارة وجب عليها ان تستقيل واذا  
كان القرار خاصا باحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .  
لا ينظر مجلس النواب فى طلب الاقتراع بعدم الثقة صريحا  
كان او ضمنا الا اذا تقدم به خمسة عشر نائبا فاكثر . ولا يجوز  
ان يطرح هذا الطلب للمناقشة الا بعد ثمانية ايام من يوم تقديمه ولا  
تؤخذ الاراء عنه الا بعد يومين من تمام المناقشة فيه .

#### المادة ٨٨

للوزراء ان يحضروا جلسات المجلسين ، ويجب ان يسمعو

كلما طلبوا الكلام ولا يجوز لهم ان يشتركوا فى التصويت  
الا اذا كانوا اعضاء ولهم الاستعانة بمن يختارون من موظفى  
وزاراتهم او ان ينيبهم عنهم ، ولكل مجلس ان يطلب من اى  
وزير حضور جلساته عند الضرورة .

#### المادة ٨٩

فى حالة اقالة رئيس الوزراء او استقالته يعتبر جميع الوزراء  
مقالين او مستقيلين .

#### المادة ٩٠

لا يجوز للوزراء ان يتولوا اية وظيفة عامة اخرى فى اثناء  
توليهم الحكم او ان يمارسوا اية مهنة او ان يشتروا او  
يستأجروا شيئا من املاك الدولة ولا ان يدخلوا بصورة مباشرة  
او غير مباشرة فى التعهدات والمناقصات التى تعقدتها الادارة  
العامة او المؤسسات الخاضعة لادارة الدولة او مراقبتها ، كما  
لا يجوز لهم ان يكونوا اعضاء فى مجلس اية شركة او ان  
يشتركوا اشتراكا فعليا فى عمل تجارى او مالى .

#### المادة ٩١

تحدد مرتبات رئيس الوزراء والوزراء بقانون اتحادى

#### المادة ٩٢

تحدد بقانون اتحادى مسؤوليات الوزراء المدنية والجزائية وطريقة  
اتهامهم ومحاكمتهم فيما يقع منهم من جرائم فى تأدية وظائفهم

## الفصل السابع

### مجلس الامة

#### المادة ٩٣

مجلس الامة يتكون من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب

### الفرع الاول

#### مجلس الشيوخ

#### المادة ٩٤

يؤلف مجلس الشيوخ من اربعة وعشرين عضوا ويكون لكل من ولايات المملكة الليبية الثلاث ثمانية اعضاء .

#### المادة ٩٥

يعين الملك نصف الاعضاء . وتقوم مجالس الولايات التشريعية بانتخاب الباقيين .

#### المادة ٩٦

يشترط في عضو مجلس الشيوخ ان يكون ليبيا وقد اتم الاربعين سنة من عمره بحساب التقويم الميلادى وان تتوفر فيه الشروط الاخرى المبينة في قانون الانتخاب الاتحادى . ويجوز تعيين اعضاء البيت المال في مجلس الشيوخ ولكن لا يجوز انتخابهم

## المادة ٩٧

يعين الملك رئيس مجلس الشيوخ ، وينتخب المجلس وكيلين وتعرض نتيجة الانتخاب على الملك للتصديق عليها ويكون تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين لمدة سنتين ويجوز اعادة تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين .

## المادة ٩٨

مدة العضوية في مجلس الشيوخ ثمانى سنوات ويجدد اختيار نصف الشيوخ المعيّنين ونصف المنتخبين كل اربعة سنوات . ومن انتهت مدته من الاعضاء يجوز اعادة انتخابه او تعيينه

## المادة ٩٩

يجتمع مجلس الشيوخ عند اجتماع مجلس النواب وتوقف جلساته معه

## الفرع الثانى

## مجلس النواب

## المادة ١٠٠

يؤلف مجلس النواب من اعضاء منتخبين فى الولايات الثلاث بمقتضى احكام قانون الانتخاب الاتحادى .

## المادة ١٠١

يحدد عدد النواب على اساس نائب واحد عن كل عشرين

الف من الاهالى او عن كل جزء من هذا العدد يجاوز نصفه بشرط ان لا يقل عدد النواب فى اى من الولايات الثلاث عن خمسة اعضاء .

#### المادة ١.٢

يشترط فى الناخب :

- (١) ان يكون لبييا
- (٢) ان يكون قد اتم الحادية والعشرين من عمره بحسب التقويم الميلادى وذلك بالاضافة الى الشروط الاخرى المنصوص عليها فى قانون الانتخاب الاتحادى .

#### المادة ١.٣

يشترط فى النائب :

- (١) ان يكون قد اتم الثلاثين سنة من عمره بحسب التقويم الميلادى
  - (٢) ان يكون اسمه مدرجا باحد جداول الانتخاب فى الولاية التى بها موطنه .
  - (٣) ان لا يكون من اعضاء البيت الملك .
- وذلك بالاضافة الى الشروط الاخرى المنصوص عليها فى قانون الانتخابات الاتحادى.

#### المادة ١.٤

مدة مجلس النواب اربع سنوات مالم يحل المجلس قبل ذلك

## المادة ١.٥

ينتخب مجلس النواب رئيسا ووكيلين في اول كل دور انعقاد عادي ويجوز اعادة انتخابهم .

## المادة ١.٦

اذا حل مجلس النواب في امر فلا يجوز حل المجلس الذي يليه من اجل نفس الامر .

## المادة ١.٧

الامر الصادر بحل مجلس النواب يجب ان يشتمل على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة في الولايات الثلاث في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة اشهر وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرين يوما التالية لتمام الانتخاب .

## الفرع الثالث

## احكام عامة للمجلسين

## المادة ١.٨

عضو مجلس الامة يمثل الشعب كله ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التي تعينه تحديد وكالته بقيد او شرط .

## المادة ١.٩

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس

النواب . ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وعضوية مجالس الولايات التشريعية ولا اى وظيفة عامة وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب الاتحادى احوال عدم الجمع الاخرى

#### المادة ١١٠

قبل ان يتولى اعضاء مجلسى الشيوخ والنواب عملهم يقسم كل منهم علنا فى قاعة جلسات مجلسه اليمين الاتية :  
« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للوطن وللملك ومحترما للدستور ولقوانين البلاد وان اؤدى اعمالى بالامانة والصدق » .

#### المادة ١١١

يفصل كل مجلس فى صحة انتخاب اعضائه وفقا لنظامه الداخلى ولا تعتبر النيابة باطله الا بقرار يصدر باغلبية ثلثى الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس ويجوز ان يعهد بهذا الاختصاص الى سلطة اخرى بقانون اتحادى .

#### المادة ١١٢

يدعو الملك مجلس الامة سنويا الى عقد جلساته العادية خلال الاسبوع الاول من شهر نوفمبر ، فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم العاشر من الشهر نفسه . ويدوم دور انعقاده العادى اذا لم يحل مجلس النواب مدة خمسة اشهر على الاقل ويعلن الملك فض انعقاده .

## المادة ١١٣

ادوار الانعقاد واحدة للمجلسين فاذا اجتمع احدهما او كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون .

## المادة ١١٤

جلسات المجلسين علنية على ان كلا منهما ينعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة او عشرة من الاعضاء ليقرر ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح امامه تجري في جلسة سرية او علنية .

## المادة ١١٥

ليس لمجلس الامة بغير موافقة الحكومة ان ينظر في دوراته غير العادية في غير الموضوعات التي دعى للاجتماع من اجلها

## المادة ١١٦

لا تعتبر جلسات المجلسين صحيحة الا اذا حضر اغلبية الاعضاء عند افتتاح الجلسة ولا يجوز لاي من المجلسين ان يتخذ قرارا الا اذا حضر الجلسة عند اتخاذ القرار اغلبية اعضائه

## المادة ١١٧

تصدر القرارات في كل من المجلسين باغلبية الحاضرين في غير الاحوال المشترط فيها اغلبية خاصة ، واذا تساوت الاصوات عد الامر الذي حصلت المداولة فيه مرفوضا .

## المادة ١١٨

يكون تصويت كل من المجلسين في المسائل المعروضة عليه وفقا للطريقة التي يبينها نظامه الداخلي .

## المادة ١١٩

لا يناقش كل من المجلسين مشروع قانون قبل ان تنظر فيه اللجان المختصة بمقتضى النظام الداخلى .

## المادة ١٢٠

كل مشروع قانون يقره احد المجلسين يبعث به رئيسه الى رئيس المجلس الاخر .

## المادة ١٢١

كل مشروع قانون رفضه احد المجلسين لا يجوز تقديمه ثانية في الدورة ذاتها .

## المادة ١٢٢

لكل عضو من اعضاء مجلس الامة ان يوجه الى الوزراء اسئلة واستجابات وذلك على الوجه الذى يبين بالنظام الداخلى لكل مجلس . ولا تجرى المناقشة في استجواب ما الا بعد ثمانية ايام على الاقل من يوم تقديمه وذلك فيما عدا حالة الاستعجال وبشرط موافقة من وجه اليه الاستجواب .

## المادة ١٢٣

لكل مجلس وفقا لنظامه الداخلى ان يجرى تحقيقا في

مسائل معينة تدخل في حدود اختصاصه .

#### المادة ١٢٤

لا يجوز مؤاخذة اعضاء مجلس الامة فيما يبدون من الاراء في المجلسين او في اللجان التابعة لهما وذلك مع مراعاة احكام نظامها الداخلي .

#### المادة ١٢٥

لا يجوز اثناء دورة الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو اى عضو من اعضاء مجلس الامة ولا القبض عليه الا باذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .

#### المادة ١٢٦

لا يمنح اعضاء مجلس الامة رتبها ولا اوسمة اثناء مدة عضويتهم ويستثنى من ذلك الاعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية مجلس الامة كماتستثنى الرتب والاوزمة العسكرية .

#### المادة ١٢٧

يحدد قانون الانتخاب الاتحادى احوال سقوط عضوية احد اعضاء مجلس الامة ويصدر قرار السقوط باغلبية جميع الاعضاء الذين يتالف منهم المجلس التابع له العضو .

#### المادة ١٢٨

اذا خلا مقعد احد اعضاء مجلس الامة يختار له عضو

بطريق التعيين او الانتخاب طبقا لاحكام هذا الدستور وذلك خلال ثلاثة اشهر من يوم اشعار المجلس الحكومة بخلو المقعد ولا تدوم نيابة عضو مجلس الشيوخ الجديد الا الى نهاية مدة سلفه ، وتنتهى نيابة العضو الجديد فى مجلس النواب بانتهاء مدة المجلس .

#### المادة ١٢٩

تجرى الانتخابات لمجلس النواب خلال الاشهر الثلاثة السابقة لانتهاء مدته وفى حالة عدم امكان اجراء الانتخابات فى الميعاد المذكور فان مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة ، وذلك بالرغم من الاحكام الواردة فى المادة ١٠٤

#### المادة ١٣٠

يجب تجديد نصف اعضاء مجلس الشيوخ سواء اكان التجديد بطريق الانتخاب او بطريق التعيين خلال الاشهر الثلاثة السابقة لتاريخ انتهاء مدة نيابة الاعضاء الذين تنتهى مدتهم فان لم يتيسر التجديد فى الميعاد المذكور امتدت نيابة الاعضاء الذين انتهت مدتهم الى حين انتخاب او تعيين الاعضاء الجدد ، وذلك بالرغم مما جاء فى المادة ٩٨

#### المادة ١٣١

تحدد بقانون اتحادى مكافات اعضاء مجلس الامة على ان

كل زيادة فيها لا تسرى الا بعد انتهاء مدة مجلس النواب الذى قررهما .

#### المادة ١٣٢

يضع كل مجلس نظامه الداخلى مبينا فيه طريقة السير فى تاديبه اعماله

#### المادة ١٣٣

يقوم رئيس كل من المجلسين بحفظ النظام فى داخل مجلسه ولا يجوز لاية قوة مسلحة دخول المجلس او الاستقرار على مقربة من ابوابه الا بطلب من رئيسه .

#### المادة ١٣٤

لا يجوز لاحد ان يتقدم بطلب الى مجلس الامة الا كتابة وللمجلس ان يحيل الى الوزراء ما يقدم اليه من العرائض وعلى الوزراء ان يقدموا الايضاحات اللازمة عما تضمنته هذه العرائض كلما طلب المجلس ذلك .

#### المادة ١٣٥

يصدق الملك على القوانين التى يقرها مجلس الامة ويصدرها خلال ثلاثين يوما من ابلاغها اليه .

#### المادة ١٣٦

للك الملك خلال المدة المحددة لاصدار القانون ان يطلب من مجلس الامة اعادة النظر فيه ، وعلى المجلس فى هذه الحالة بحث القانون من جديد ، فاذا اقره ثانية بموافقة ثلثى الاعضاء

الذين يتألف منهم كل من المجلسين صدق عليه الملك واصدره خلال ثلاثين يوما من ابلاغ القرار الاخير اليه . فاذا كانت الاغلبية اقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه فاذا عاد مجلس الامة في دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع بأغلبية جميع الاعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صدق عليه الملك واصدره خلال ثلاثين يوما من ابلاغ القرار اليه

#### المادة ١٣٧

تصبح القوانين التي اصدرها الملك نافذة في المملكة الليبية المتحدة بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ، ويجوز نقص هذا الميعاد او اطالته بنص خاص في هذه القوانين خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اصدارها .

#### المادة ١٣٨

للملك وللمجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا بالميزانية او بانشاء الضرائب او بتعديلها او الاعفاء من بعضها او الغائها فاقتراحه للملك وللمجلس النواب.

#### المادة ١٣٩

كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ وفي حالة غيابه يتولى الرئاسة رئيس مجلس النواب .

#### المادة ١٤٠

لاتعد جلسات المؤتمر صحيحة الا اذا توفرت الاغلبية

المطلقة لأعضاء كل من مجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر

## الفصل الثامن

### السلطة القضائية

#### المادة ١٤١

يعين القانون الاتحادي النظام القضائي العام للدولة  
وفقا لأحكام هذا الدستور .

#### المادة ١٤٢

القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون

### المحكمة العليا الاتحادية

#### المادة ١٤٣

تؤلف المحكمة العليا من رئيس ومن قضاة يعينهم الملك .

#### المادة ١٤٤

يحلف الرئيس وأعضاء المحكمة العليا قبل توليهم مناصبهم  
اليمين أمام الملك

#### المادة ١٤٥

إذا خلا منصب قاض يعين الملك قاضيا آخر بعد استشارة  
رئيس المحكمة .

## المادة ١٤٦

يحال رئيس المحكمة وقضااتها الى المعاش عند اتمامهم خمسا وستين سنة من العمر بحساب التقويم الميلادى .

## المادة ١٤٧

رئيس المحكمة وقضااتها غير قابلين للعزل ، ومع ذلك اذا اتضح ان احدهم غير قادر على اداء عمله لاسباب صحية او فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة فيعفيه الملك من منصبه بعد موافقة اغلبية اعضاء المحكمة باستثناء القاضى الذى يعنيه الامر.

## المادة ١٤٨

تحدد بقانون اتحادى المرتبات الاصلية والاضافية والقواعد الخاصة بالاجازات ومعاشات التقاعد والمكافآت لقضاة المحكمة العليا ، ولا يجوز تعديل شىء منها بما يضر باحدهم بعد تعيينهم .

## المادة ١٤٩

للملك فى حالة غياب رئيس المحكمة او حدوث ما يمنعه من تادية وظيفته ان ينتدب احد اعضاء المحكمة لمباشرة اختصاص الرئيس .

## المادة ١٥٠

للملك ، فى حالة غياب احد قضاة المحكمة او حدوث ما يمنعه من تادية وظيفته ، ان ينتدب - بعد استشارة الرئيس

من يحل محله مدة غيابه ويتمتع العضو المنتدب بجميع  
مميزات قضاة المحكمة مدة انتدابه .

#### المادة ١٥١

تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في المنازعات التي  
تنشأ بين الحكومة الاتحادية وولاية او اكثر او بين ولايتين او اكثر .

#### المادة ١٥٢

للملك احالة مسائل دستورية وتشريعية هامة الى المحكمة  
العليا لابداء رايها فيها ، وللمحكمة النظر في الامر وابلاغ  
فتاواها مع مراعاة احكام هذا الدستور .

#### المادة ١٥٣

تستأنف على الوجه المبين في قانون اتحادى امام المحكمة  
العليا الاحكام الصادرة من محاكم الولايات  
مدنية كانت او جنائية اذا تضمنت هذه الاحكام الفصل في نزاع  
متعلق بهذا الدستور او بتفسيره .

#### المادة ١٥٤

مع مراعاة احكام المادة ١٥٣ ، تحدد بقانون اتحادى الاحوال  
التي يجوز فيها استئناف احكام محاكم الولايات او الطعن فيها  
بطريق النقض والابرام امام المحكمة العليا .

#### المادة ١٥٥

تكون المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة العليا في

احكامها ملزمة لجميع المحاكم في المملكة الليبية المتحدة

#### المادة ١٥٦

على جميع السلطات المدنية والقضائية في المملكة الليبية المتحدة ان تقدم للمحكمة العليا ما قد تحتاج اليه من مساعدة.

#### المادة ١٥٧

يجوز بقانون اتحادى ان يعهد باختصاصات اخرى للمحكمة العليا بشرط ان لا تتنافى واحكام هذا الدستور.

#### المادة ١٥٨

تضع المحكمة العليا بموافقة الملك لائحة تنظيم اعمالها واجراءاتها وتحديد الرسوم التى تفرضها .

## الفصل التاسع

### مالية الاتحاد

#### المادة ١٥٩

يجب تقديم مشروع الميزانية العامة الى مجلس الامة قبل ابتداء السنة المالية بشهرين على الاقل لفحصها واعتمادها وتقر الميزانية بابا بابا ، ويحدد بدء السنة المالية بقانون اتحادى

#### المادة ١٦٠

تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب اولاً.

## المادة ١٦١

لا يجوز فض دور انعقاد مجلس الامة قبل الفراغ من تقرير الميزانية

## المادة ١٦٢

في جميع الاحوال التي لا تقر فيها الميزانية قبل بدء السنة المالية تفتح بموجب مرسوم ملكي اعتمادات شهرية موقفة على اساس جزء من اثني عشر عن اعتمادات السنة السابقة ، وتجبي الايرادات وتنفق المصروفات وفقا للقوانين النافذة في نهاية السنة المالية السابقة .

## المادة ١٦٣

كل مصروف غير وارد بالميزانية او زائد على التقديرات الواردة بها يجب ان ياذن به مجلس الامة ، ويجب استثنائه كذلك كلما اريد نقل مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية

## المادة ١٦٤

يجوز فيما بين ادوار الانعقاد وفي فترة حل مجلس النواب تقرير مصروفات جديدة غير واردة بالميزانية ونقل مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية اذا كان ذلك لضرورة مستعجلة وعلى شرط ان يكون بمراسيم ملكية تعرض على مجلس الامة في ميعاد لا يتجاوز الشهر من اجتماعه التالي.

## المادة ١٦٥

يجوز في حالة الضرورة وضع مشروع ميزانية استثنائية

لاكثر من سنة تتضمن موارد وثقلقات استثنائية ولا تنفذ  
الا اذا اقترها مجلس الامة .  
المادة ١٦٦  
يقوم ديوان المحاسبة بمراقبة حسبات الحكومة  
الاتحادية ويقدم الى مجلس الامة تقريرا بنتيجة هذه المراقبة  
وتحدد بقانون اتحادى اختصاصات الديوان وتشكيله  
وقواعد المراقبة التى يمارسها .  
المادة ١٦٧

لا يجوز فرض ضريبة او تعديلها او الغاؤها الا بقانون  
ولا يجوز اعفاء احد من اداء الضرائب فى غير الاحوال المبينة  
فى القانون ، كما لا يجوز تكليف احد بتأدية شئ من الاموال  
والرسوم الا فى حدود القانون الذى يبين الغرض من اداءها

### المادة ١٦٨

لا يجوز تقرير معاش على خزائنة الحكومة او تعويض  
او اعانة او مكافاة الا فى حدود القانون الذى يبين الغرض من اداءها  
المادة ١٦٩  
لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه اتفاق  
مبالغ من الخزانة فى سنة او سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة  
المادة ١٧٠  
يحدد نظام النقد بقانون اتحادى

## المادة ١٧١

إذا استحكم الخلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ على تقرير باب من ابواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة .

## المادة ١٧٢

تؤول الى الحكومة الاتحادية حصيلة جميع الضرائب والرسوم الناجمة عن المسائل الداخلية فى اختصاصها تشريعا وتنفيذا طبقا لاحكام المادة ٣٦ من هذا الدستور .

## المادة ١٧٣

تؤول الى كل ولاية حصيلة الضرائب والرسوم الناجمة من المسائل الداخلية فى اختصاصها وفقا للمادة ٣٩ وكذلك المسائل الداخلة فى سلطاتها التنفيذية وفقا للمادة ٣٨ من هذا الدستور .

## المادة ١٧٤

يجب على الحكومة الاتحادية ان تخصص-----ص سنويا مبالغ من ايراداتها للولايات بقدر يمكنها من القيام بواجباتها----- وبشرط ان لا تقل مقدراتها المالية عما كانت عليه قبل الاستقلال ويعين القانون الاتحادى طريقة تخصيص المبالغ ومداها بصورة تضمن للولايات ازدياد المبالغ التى تخصص لها من الحكومة الاتحادية ازديادا يتناسب مع نمو الموارد الاتحادية اقتصاديا مطردا .  
وتسكفل لها تقديما

## المادة ١٧٥

في حالة فرض الضرائب الاتحادية المنصوص عليها في المادة ٣٦ رقم ٢٨ يجب التشاور مع الولايات بشأنها على ان يتم ذلك قبل عرض مشروع القانون الخاص بهذه الضرائب على مجلس الامة .

## الفصل العاشر

## الولايات

## المادة ١٧٦

تتولى الولايات جميع السلطات التي لم تعهد للحكومة الاتحادية وفقا لاحكام هذا الدستور .

## المادة ١٧٧

تضع كل ولاية قانونها الاساسى على ان لا تتعارض احكامه واحكام هذا الدستور ويتم وضع هذا القانون واصداره في مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ اصدار الدستور .

## المادة ١٧٨

تلتزم الولايات باحترام احكام هذا الدستور وبتنفيذ القوانين الاتحادية على الوجه المبين في الدستور .

## المادة ١٧٩

يكون لكل ولاية حاكم يلقب « بالوالى »

### المادة ١٨٠

يعين الملك الولى ويعفيه من منصبه .

### المادة ١٨١

يمثل الولى الملك فى الولاية ويشرف على تنفيذ هذا الدستور والقوانين الاتحادية فيها .

### المادة ١٨٢

يكون فى كل ولاية مجلس تنفيذى

### المادة ١٨٣

يكون لكل ولاية مجلس تشريعى ينتخب ثلاثة ارباع اعضائه على الاقل .

### المادة ١٨٤

يحدد القانون الاساسى فى كل ولاية اختصاصات الولى مع مراعاة احكام المادة ١٨١ وكذلك يحدد اختصاصات المجلس التنفيذى والمجلس التشريعى

### المادة ١٨٥

السلطة القضائية تتولاها المحاكم المحلية فى الولايات طبقا لاحكام الدستور .

## الفصل الحادي عشر

### احكام عامة

#### المادة ١٨٦

اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة .

#### المادة ١٨٧

تحدد بقانون اتحادي الاحوال التي يجوز فيها استعمال لغة اجنبية في المعاملات الرسمية .

#### المادة ١٨٨

للمملكة الليبية المتحدة عاصمتان هما طرابلس وبنغازي .

#### المادة ١٨٩

تسليم اللاجئين السياسيين محظور ، وتحدد الاتفاقات الدولية والقوانين الاتحادية قواعد تسليم المجرمين العاديين .

#### المادة ١٩٠

لا يجوز ابعاد الاجانب الا طبقا لاحكام القانون الاتحادي .

#### المادة ١٩١

يحدد بقانون اتحادي الوضع القانوني للاجانب وفقا لمبادئ القانون الدولي

#### المادة ١٩٢

تضمن الدولة لغير المسلمين احترام نظام احوالهم الشخصية

## المادة ١٩٣

لا يمنح العفو العام الا بقانون اتحادى .

## المادة ١٩٤

تحدد بقانون اتحادى طريقة انشاء وتنظيم القوات البرية والبحرية والجوية .

## المادة ١٩٥

لا يجوز باية حال تعطيل حكم من احكام هذا الدستور الا ان يكون ذلك وقتيا فى زمن الحرب او فى اثناء قيام الاحكام العرفية ، وعلى الوجه المبين فى القانون ، وعلى اى حال لا يجوز تعطيل انعقاد مجلس الامة متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة فى هذا الدستور .

## المادة ١٩٦

للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل او حذف حكم او اكثر من احكامه او اضافة احكام اخرى .

## المادة ١٩٧

لا يجوز اقتراح تنقيح الاحكام الخاصة بشكل الحكم الملكى وبنظام وراثته العرش وبالحكم النيابى وبمبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور .

## المادة ١٩٨

لاجل تنقيح هذا الدستور يصدر كل من المجلسين بالاغلبية

المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وبتحديد موضوعه . ثم بعد بحث المسائل التي هي محل للتنقيح يصدر المجلسان قرارهما في شأنها . ولا تصح المناقشة والاقتراع في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين في كل من المجلسين وأن يصدق عليها الملك .

#### المادة ١٩٩

في حالة تنقيح الأحكام الخاصة بشكل الحكم الاتحادي يجب زيادة على الأحكام المقررة في المادة السابقة موافقة جميع مجالس الولايات التشريعية على التنقيح المقترح ، وتتم هذه الموافقة بقرار يصدره المجلس التشريعي لكل ولاية في هذا الشأن قبل عرض التنقيح على الملك للتصديق عليه .

#### المادة ٢٠٠

تنظم بقانون اتحادي الهجرة إلى ليبيا ، ولا يسمح بالمهاجرة إلى ولاية ما إلا بعد الحصول على موافقة تلك الولاية .

### الفصل الثاني عشر

## أحكام انتقالية وأحكام وقتية

#### المادة ٢٠١

يعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان الاستقلال الذي

يجب ان يتم في ميعاد لا يتجاوز ١ يناير ١٩٥٢ طبقا لقرار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة الصادر في ٢١ من نوفمبر ١٩٤٩ ومع ذلك يعمل باحكام المادة الثامنة من هذا الدستور وباحكام هذا الفصل من تاريخ اصدار هذا الدستور

#### المادة ٢٠٢

تمارس الحكومة الاتحادية المؤقتة جميع السلطات المتعلقة بالمسائل التي تتسلمها من الدولتين القائميتين باعمال الادارة ومن حكومات الاقاليم الحالية على ان لا يتعارض ما تضعه من الاحكام مع المبادئ الاساسية المقررة في الدستور ، وذلك الى ان يتم قيام حكومة مؤلفة طبقا لاحكام المادة ٢٠٣ من هذا الدستور .

#### المادة ٢٠٣

عند اعلان الاستقلال يعين الملك الحكومة المؤلفة تاليفا صحيحا

#### المادة ٢٠٤

تضع الحكومة الاتحادية المؤقتة قانون الانتخاب الاول لمجلس الامة على ان لا يتعارض واحكام هذا الدستور ، ويعرض القانون على الجمعية الوطنية للموافقة عليه واصداره ، ويجب ان يتم اصدار هذا القانون في ميعاد لا يتجاوز الثلاثين يوما من تاريخ اصدار الدستور

## المادة ٢.٥

يجب اجراء الانتخابات الاولى لمجلس النواب فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثة اشهر ونصف من تاريخ اصدار قانون الانتخاب

## المادة ٢.٦

فى الانتخابات الاولى لمجلس النواب ، والى ان يتم احصاء سكان ليبيا يكون لولاية برقة خمسة عشر نائبا ولولاية طرابلس خمسة وثلاثون نائبا ولولاية فزان خمسة نواب .

## المادة ٢.٧

يعين الملك جميع اعضاء مجلس الشيوخ الاول وتكون مدته اربع سنوات اعتبارا من تاريخ انعقاد مجلس الامة الاول ، وذلك بالرغم من احكام المادتين ٩٥ ، ٩٨ من هذا الدستور .

## المادة ٢.٨

يعمل باحكام المادتين ٩٥ ، ٩٨ من هذا الدستور عند انتهاء مدة مجلس الشيوخ الاول ويكون اختيار من يخرج من اعضاء مجلس الشيوخ المؤلف طبقا لاحكام المادتين ٩٥ ، ٩٨ فى نهاية السنوات الاربع الاولى بطريق القرعة .

## المادة ٢.٩

يتولى اول ملك للملكة الليبية المتحدة سلطته الدستورية عند اعلان الاستقلال على ان يقسم اليمين المنصوص عليها امام مجلس الامة فى جلستة مشتركة عند اول انعقاد له وذلك

بالرغم مما جاء في المادة ٤٧ من هذا الدستور .

#### المادة ٢١٠

جميع القوانين والتشريعات الفرعية والاوامر والاعلانات المعمول بها في اى جزء من ليبيا عند بدء العمل بهذا الدستور اذا لم تكن مخالفة لمبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها ، تبقى نافذة ومعمولا بها الى ان تلغى او تعدل او تستبدل بتشريعات اخرى تسن طبقا لاحكام هذا الدستور .

#### المادة ٢١١

يجتمع مجلس الامة الاول في ميعاد لا يتجاوز عشرين يوما من تاريخ اعلان النتيجة النهائية للانتخابات .

#### المادة ٢١٢

لا تطبق المادة ٣٦ فقرة ٢٧ والمادة ١٧٤ من هذا الدستور قبل اول ابريل ١٩٥٢

#### المادة ٢١٣

تبقى الجمعية الوطنية قائمة الى يوم اعلان الاستقلال.

وضعت الجمعية الوطنية الليبية واقرت هذا الدستور  
في جلستها المنعقدة بمدينة بنغازى في يوم الاحد ٦ المحرم الحرام  
١٣٧١ الموافق ٧ اكتوبر ١٩٥١ وعهدت الى رئيسها ونائبيه  
باصداره ورفعته الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وبشره  
في الجرائد الرسمية بليبيا .

---

تنفيذا لقرار الجمعية الوطنية قد اصدرنا هذا الدستور  
بمدينة بنغازى في يوم الاحد ٦ المحرم الحرام ١٣٧١ الموافق  
٧ اكتوبر ١٩٥١

|                         |               |                       |
|-------------------------|---------------|-----------------------|
| رئيس الجمعية الوطنية    | نائب الرئيس   | نائب الرئيس           |
| محمد ابو الاسعاد العالم | عمر فائق شنيب | ابوبكر بن احمد ابوبكر |

4 2230











Princeton University Library



32101 077324992

DUSTUR AL-MAMLAKAH AL-LIBIYAH  
AL-MUTTAHIDAH

AP